

مستوى الإفصاح عن مؤشرات محاسبة الاستدامة وانعكاسها على القيمة السوقية

(دراسة مقارنة بين البيئتين العراقية والتونسية)

أ. د. حماد الفخاخ⁽²⁾

م. دنيا محسن خلف⁽¹⁾

hamadi.fakhfakh.tn@gmail.com

[dmania1979a@gmail.com](mailto:donia1979a@gmail.com)

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية- العراق كلية العلوم الاقتصادية والتصرف/ جامعة صفاقس- تونس

أ. د. ابتهاج اسماعيل يعقوب⁽³⁾

Hssainalaa1000@uomustasiriyah.org

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية- العراق

<http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1654.100>

المستخلص:

يهدف البحث إلى اختبار المصارف بالتزامها بتطبيق معايير محاسبة الاستدامة الصادر من مجلس SASB وفق معيار انشطة البنوك التجارية FN-CB المتمثل بموضوعات الاستدامة الخاصة بـ(أمن البيانات ، والشمول المالي وبناء القدرات، ودمج العوامل البيئية والاجتماعية والحكومة ESG في تحليل الائتمان، وأخلاقيات العمل، وإدارة المخاطر) والإفصاح عنها في تقاريرها المالية وانعكاسها على قيمتها السوقية عن طريق دراسة مقارنة بين المصارف التجارية العراقية والتونسية لمدة 2019-2020 (التي تمثلت بـ(سنة) مصارف لكلا بيئية عراقية وتونسية بـالاستعانة بـأسلوب تحليل المحتوى للتقارير والقوائم المالية السنوية المنشورة عينة البحث، لبيان أثر الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB على القيمة السوقية للمصارف في البيئتين العراقية والتونسية وفق مقياس Tobin's Q. وتوصلت الدراسة في استنتاجها إلى أن الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB لا تؤثر على القيمة السوقية وفق مقياس (Tobin's Q) للقطاع المصرفي العراقي والتونسي، توصل البحث إلى العديد من التوصيات ضرورة تحسين جودة الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة عن طريق تبني معايير الاستدامة (SASB) الصادرة عن الهيئات المهنية والمحاسبية في السوقين الماليين العراقي والتونسي.

Abstract:

The research aims to test banks' commitment to applying sustainability accounting standards issued by the SASB Board in accordance with the FN-CB Commercial Bank

Activities Standard, represented by sustainability topics related to (data security, financial inclusion and capacity building, integrating environmental, social and governance factors (ESG) into credit analysis, work ethics, risk management). And its disclosure in its financial reports and its reflection on its market value through a comparative study between Iraqi and Tunisian commercial banks for the period 2019-2021-2021, which was represented by (six) Iraqi and Tunisian environmental banksUsing the method of content analysis of the annual reports and financial statements published as a sample of the research, to demonstrate the impact of disclosure of sustainability topics according to the FN-CB standard on the market value of banks in the Iraqi and Tunisian environments according to Tobin's Q scale. The study reached the conclusion that disclosure of sustainability topics according to the FN-CB standard It does not affect the market value according to the Tobin's Q scale for the Iraqi and Tunisian banking sectors. The research reached several recommendations on the need to improve the quality of disclosure of sustainability indicators by adopting the SASB sustainability standards issued by professional and accounting bodies in the Iraqi and Tunisian financial markets.

أولاً: الإطار المنهجي للبحث :-

مقدمة البحث :-

إنَّ ظهور مفهوم الاستدامة أدى إلى تحول تركيز الوحدات الاقتصادية وخاصة المصارف التجارية من النواحي الاقتصادية البحتة التي تدفعها للاهتمام بالنظرية القصيرة الامد، إلى مدخل أكثر توازن يهدف إلى خلق القيمة لجميع أصحاب المصالح في الامد الطويل. فلم تعد المصارف التجارية مسؤولة عن خلق قيمة مالية فقط ولكنها مسؤولة عن خلق قيمة شاملة ذات جوانب بيئية واجتماعية أيضاً. ظهور مفهوم الاستدامة في بيئة الاعمال تترجم مدى مساهمة المصارف التجارية في عملية الاستدامة عن طريق تبنيها ابعاد ومؤشرات الاستدامة في أدائها الاقتصادي. لذلك اهتمت هيئة السوق المالي في العراق و بورصة تونس بمفهوم الاستدامة والإفصاح عنها بتقاريرها المالية ،وانطلاقاً من أن كل نشاط اقتصادي للمؤسسات له تداعيات لا تقتصر فقط على نتائج اقتصادية ومالية فحسب، بل ايضاً نتائج غير مالية. ونظراً للمكانة الهمة التي تحتلها الممارسات وإفصاح الشركة عن أدائها المتعلق بالمعايير البيئية والمجتمعية والحكومة عند اتخاذ قرارات الاستثمار، فقد انضمت بورصة تونس بتاريخ 25/10/2015 إلى مبادرة البورصات المستدامة للأمم المتحدة، التي تتمثل أهدافها في دراسة وسائل التعاون بين المراكز المالية والمستثمرين وهيئات الرقابة والمؤسسات ولها هدف مزدوج تحسين الشفافية في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والحكومة وتشجيع التمويل المسؤول على المدى القصير والطويل (هيئة السوق المالية بورصة تونس، 2020)، وانضم سوق العراق للأوراق المالية بتاريخ 12/3/2019) إلى شبكة الاستدامة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية . لذا اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية بتبليغ متطلبات الاستدامة واعتمادها كمؤشر لتحليل أداء الشركات بالإفصاح غير مالي، والزمن المصارف التجارية بالإفصاح عن موضوعات الاستدامة (الزاماً أو طوعاً) في تقاريرها الفصلية أو السنوية، وذلك لأن الإفصاح عن الاستدامة له محتوى معلوماتي يؤثر على قرارات أصحاب المصالح عامةً والمساهمين خاصةً، لأغراض تحديد قيمة

المصرف. ورغم الأهمية الكبيرة لدرجة إفصاح المصارف التجارية العراقية والتونسية عن استدامتها على قيمتها، إلا أن هذا الإفصاح لم يكن بالمستوى المطلوب ولا يزال محدوداً. ويتناول البحث الأمور المتعلقة بدرجة الإفصاح عن محاسبة الاستدامة كلها، وبخاصة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB في المصارف التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية في العراق وبورصة تونس.

إشكالية الدراسة :-

تركز مشكلة البحث في أن غياب الالتزام بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معايير محاسبة الاستدامة (SASB) ومعايير مبادرة إعداد التقارير للإفصاح (GRI) على وفق تعليمات الإفصاح في السوقين الماليين ، تعليمات السوق العراقي رقم (8) لسنة 2015 المعدل، وتعليمات السوق التونسي رقم (48) لسنة 2016، سيؤدي إلى خلق فجوة معلوماتية بين إدارة المصارف التجارية والأطراف ذات المصالح مما يؤثر مصداقية وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية التي تقدمها المصارف والتي تتعكس على حقيقة النشاط المالي لها، وفق ذلك يثار التساؤل البحث الآتي :

- هل تفصح المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية على مؤشرات الاستدامة في تقاريرها المالية على وفق متطلبات معايير محاسبة الاستدامة SASB وخاصة معيار المصارف التجارية FN-CB؟
- هل تفصح المصارف التجارية التونسية المدرجة في بورصة تونس (هيئة سوق الأوراق المالية) على مؤشرات الاستدامة في تقاريرها المالية على وفق متطلبات معايير محاسبة الاستدامة SASB وخاصة معيار المصارف التجارية FN-CB؟
- هل هناك تباين في الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة في التقارير المالية بين المصارف التجارية العراقية والتونسية؟
- هل هناك تأثير للإفصاح عن الاستدامة (ان وجد) على القيمة السوقية للمصارف في البيئتين العراقية والتونسية على وفق مقياس Tobin's Q؟

أهداف الدراسة :-

يهدف البحث إلى قياس مستوى التزام المصارف بالإفصاح عن مؤشرات محاسبة الاستدامة وأثرها على القيمة السوقية للقطاع المصرفي العراقي والتونسي عن طريق :-

- معرفة مدى التزام المصارف العراقية و التونسية بالإفصاح عن مؤشرات محاسبة الاستدامة في التقارير المالية وانعكاسها على القيمة السوقية وفقا لنموذج (Tobin's Q) ومؤشر (Marris).
- ومدى التزام القطاعين العراقي والتونسي بإصدارات الهيئات المهنية المتعلقة بمعايير الاستدامة، واختبار مدى تأثر القيمة السوقية بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة.

أهمية الدراسة :-

تنبع أهمية الدراسة من تقديم دليل عملي على قياس مؤشرات محاسبة الاستدامة وأثرها على المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية مع الزامها بتطبيق معايير الاستدامة في تقاريرها المالية وهي ما قد توافر معلومات مفيدة للجهات التنظيمية المُهتمة بمعلومات الأداء المستدام ومدى قيام المصارف التجارية بالإفصاح عنها، ومعرفة المتغيرات التي تؤثر على درجة الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB، إضافة إلى التوصل نتائج ومقترنات تعمل

تحسين مستوى التزام المصارف التجارية عينة البحث لسوق الاوراق المالية العراقية وبورصة تونس بمعايير الاستدامة
والإفصاح عنها بتقاريرها الفصلية أو السنوية.

فرضيات الدراسة:

لأجل الاجابة على اشكالية البحث سنعتمد على الفرضيات الآتية:-

- هل هناك تباين في مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB بين البيئتين المصرفية العراقية والتونسية يؤثر معنوياً على القيمة السوقية وفق (Tobin's Q) ومؤشر Marris للقطاعين في البيئتين .
- الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB للقطاع المصرفي العراقي والتونسي سيؤثر ايجابياً على القيمة السوقية.

ثانياً: الإطار النظري للبحث :-

المحور الاول : أهمية الإفصاح عن التنمية المستدامة للمصارف التجارية :-

1- مفهوم الاستدامة (Sustainable development):-

شغلت قضية الاستدامة العديد من دول العالم كأساس لحفظ البيئة للأجيال الحالية والقادمة، ولم يعد الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية منصباً فقط على الدول المتقدمة فحسب بل تعدتها أيضاً الدول النامية، وأصبحت الدول الصناعية محل أنظار العديد من الهيئات المحلية والدولية ذات الاهتمام بالقضايا البيئية والاجتماعية نظراً لما للعملية الصناعية من تأثير مباشر على التلوث البيئي ونضوب الموارد الطبيعية. أدى هذا الاهتمام المتزايد إلى الكثير من التعريفات من قبل العلماء حول مفهوم الاستدامة ، وقد ظهر مفهوم الاستدامة (Sustainable Development SD) في تقرير برondonland عام 1987 الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، وقد عرف التقرير الاستدامة بأنها " التنمية التي تقي باحتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها".

(Aras&Crowther,2009)

إن التنمية المستدامة هي أحدى خطوات التطور من أجل دخال التحسينات في جميع المجالات وتحقيق الازدهار الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمستوطنات البشرية ، وأصبح مصطلح الاستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه وتداوله محلياً وعالمياً، وعرفت الاستدامة بأنها تلبية حاجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرات واحتياجات جيل المستقبل ، كما عرفت بأنها تنمية شاملة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، (Damirchi,Mahdavinejad,2017:31) تهدف إلى تحقيق مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم ، وهذه التنمية تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل فاعل وحر في التنمية وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها (Omar Iqbal,2021:1121). ومن ناحية أخرى يعرف مفهوم الاستدامة (Bradford,2017:13) بأنها إستراتيجية للأعمال تسعى إلى الوصول لأفضل الممارسات بما يساهم في تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات أصحاب المصالح الحاليين والمرتقبين، والتي تعظم من قيمة المساهمين في الشركة عن طريق تبني الفرص وإدارة المخاطر الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى الشركة ان تأخذ بنظر الاعتبار المجتمع والبيئة نتيجة الأعمال التي تقوم بها لغرض استمراريتها على المدى البعيد.

ويرى الباحثون أن مفهوم الاستدامة في الأساس تتعلق بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، من حيث البحث عن موارد جديدة وتغيير جودة النمو لجعله أكثر استعمالاً، إذاً هي عملية مخططة وهادفة تسهم في بلورة الأهداف وتحديد الخيارات وتحطيم العقبات ورسم السياسات وتبني الاستراتيجيات بروية أكثر توافقاً وشمولية، بما يساعد على التوظيف الرشيد للموارد النادرة والمتوافحة الأمر الذي يؤدي إلى توافر حياة كريمة لكل من الأجيال الحالية والقادمة، وبما يحقق استدامة الوحدة الاقتصادية والمجتمع في آن واحد. لذلك أصبح مفهوم الاستدامة منذ ظهوره يفرض نفسه على جميع الأوساط والكيانات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

- أبعاد الاستدامة :Dimension of Sustainability

أكده تقرير «بروتنلاند» على الارتباط الوثيق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالاستدامة ، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق استراتيجية الاستدامة دون ملاحظة متطلبات الأبعاد الثلاثة «الاقتصادية والاجتماعية والبيئية» وأن كل بُعد من الأبعاد الثلاثة يشتمل على عدد من الأنشطة التي تتدافع بعضها مع بعض بما يحقق الاستدامة ، ويتم النظر إلى هذه الأبعاد بنظرة تحليلية متكاملة لا يمكن الفصل بينهم. ويشير الأداء المستدام إلى أداء الوحدة الاقتصادية الذي يتضمن سياسات وقرارات الأعمال التي تخلق نتائج اقتصادية، اجتماعية وبيئية ويمكن توضيح تلك الأبعاد وأثرها على الوحدات الاقتصادية وخاصة المصارف التجارية التي تحتاج إلى تقارير الاستدامة كجزء من الاعمال الاعتيادية لتلبية توقعات أصحاب المصالح والمستثمرين والمجتمع بسبب تزايد المخاوف العامة بشأن هذه القضايا ولغرض تحقيق المصارف التجارية لأهدافها ورغباتها ينبغي عليها تلبية احتياجات ورغبات أصحاب المصالح والمستثمرين سواء الحاليين او المحتملين وبيان مدى قدرة هذه المصارف في الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأن الهدف لكل منها وفق المؤشرات المتعلقة بها هو تحقيق الاستدامة.

وتنتمي أبعاد الاستدامة بالأتي:

أ- **البعد البيئي Environmental dimensions**: ويمثل هذا البعد المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية ونقلها للأجيال القادمة، عن طريق إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصادياً للحد من استهلاك الموارد وایقاف التلوث وحفظ المصادر الطبيعية (Mohaned,etal.,2020:429).

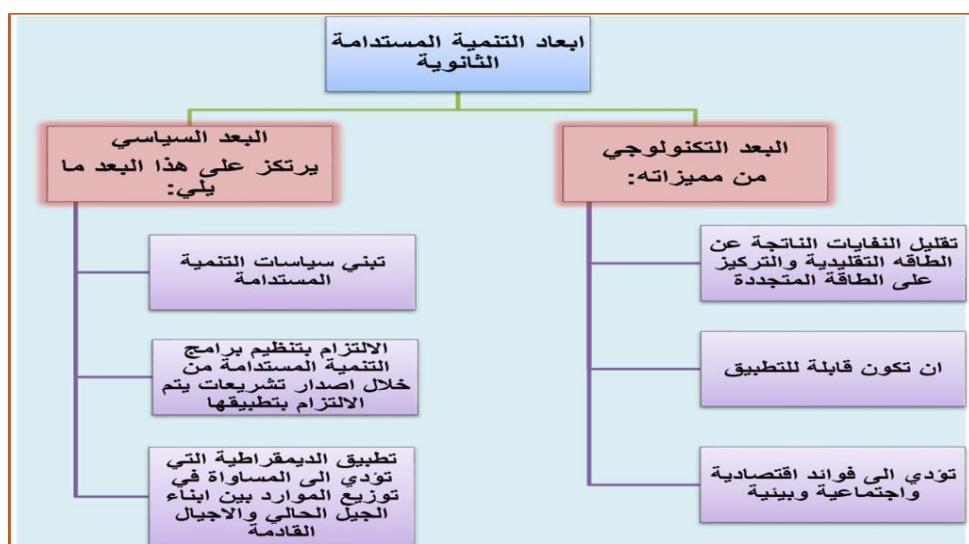
ب- **البعد الاقتصادي The economic dimensions**: أن مفهوم هذا البعد يتم النظر اليه بتلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك واستعمال الموارد المتاحة حالياً بشكل لا يقل الدخل الحقيقي في المستقبل (Mohaned,etal.,2020:429).

ت- **البعد الاجتماعي Social dimensions**: يرتبط هذا المفهوم بأهمية المعلومات المتعلقة بعمليات الوحدة الاقتصادية وأنشطتها على المجتمع ككل (Othman,2019:3). حيث يهدف هذا البعد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق توزيع الموارد الطبيعية والاقتصادية وتنمية الثقافات واحترام حقوق الإنسان والتوعية والمشاركة (فريد,2016:14).

ث- **البعد التكنولوجي The technological dimensions**: يعد هذا البعد من أهم أبعاد التنمية المستدامة لدوره الكبير في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة عن طريق إدخال التكنولوجيا النظيفة في عمليات الإنتاج والإستهلاك وعمليات الحد من التلوث (Mohaned,etal.,2020:429).

ج- **البعد المؤسسي (الحكومة):** وإنّ هذا البعد المؤسسي هو المسؤول عن تحقق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة لهذا يرتكز على النهوض بكفاءة الخدمات الحكومية عن طريق تطوير الأنظمة واللوائح الإدارية وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وإنشاء أجهزة عديدة من أجل تحسين أدائها والإرتقاء بانتاجيتها (استراتيجية المملكة للتنمية المستدامة، 2018:18).

والشكل (1) الآتي يبين ابعاد التنمية المستدامة الثانوية واقسامها التكنولوجية والسياسية وما تتضمنه من مميزات وكما يأتي:



شكل (1) أبعاد التنمية المستدامة الثانوية

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين.

ويرى الباحثون أن تحقيق التنمية المستدامة يكون عن طريق التكامل بين الابعد الثلاثة، حيث يمكن عن طريق البعد الاقتصادي والذي يمثل أحد المحرّكات الاقتصادية، واستعمال الموارد البيئية المتاحة لتحقيق رفاهية المجتمع عن طريق الاهتمام بالبعد التكنولوجي الذي يعتمد على تقدير الإمكانيات المتغيرة وتحقيقها لأطول مدة مستقبلية، وبما يضمن حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة ، وعدم استنزافها أو تلوثها والحفاظ على البيئة، وتوجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة، وهنا يجب الإبلاغ عن هذه المؤشرات وإعداد التقارير عن أداء المؤسسة وتطويرها فيما يتعلق بأدائها عن الاستدامة فيجب الدمج بين ابعاد التنمية المستدامة ليست مستقلة عن بعضها البعض وإنما يكمل بعضها الآخر لأن الهدف منها واحد يضمنبقاء المؤسسة على المدى البعيد واستمراريتها وتعظيم قيمتها وزيادة قدرتها التنافسية بجانب الحفاظ على ثروة المجتمع وموارده وبيئته.

3- الإفصاح المحاسبي عن عناصر الاستدامة:

أدركت الكثير من الوحدات الاقتصادية وخاصة المصادر التجارية أهمية الإفصاح عن المعلومات غير مالية مثل الإفصاح عن الاستدامة عن طريق تقارير الاستدامة السنوية لغرض إثبات مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة وتختلف هذه التقارير بين وحدة وأخرى بسبب الاختلاف في الحجم أو الهيكل المالي أو آلية الحكومة المتبعة فيه لذلك دعت الحاجة إلى وجود إطار شامل وموحد لمفهوم التنمية المستدامة ليسهل من إمكانية المقارنة والتحقيق (Ong,2016:1-3)

وقد عرف الإفصاح عن الاستدامة بأنه وسيلة يمكن أن تستعمل لتوفير وتوصيل المعلومات الوصفية والكمية والمالية وغير المالية لأصحاب المصالح الداخليين والخارجين لتقدير الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنشاط الوحدات بما يساعدهم على اتخاذ القرارات الرشيدة بصورة دورية، سواء كانت تقارير سنوية أو تقارير مسنقة أو منفصلة، على أن تكون المعلومات الواردة بالتقارير دقيقة وحيادية وملائمة لاحتياجات أصحاب المصالح، بحيث تسمح لهم باتخاذ القرارات المختلفة في ضوء رؤيه واضحة (ابراهيم، 2019:237).

في حين عرفتمبادرة الإفصاح الشامل (GRI) الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة بأنه "ممارسة عمليات القياس والإفصاح وتحقيق المساعلة لأصحاب المصالح بخصوص أداء الوحدة الاقتصادية تجاه هدف التنمية المستدامة" (GRI,2011:3)، كما عرف الإفصاح عن الاستدامة بأنه: كيفية مساهمة الوحدة او سعيها الى تحقيق المساهمة في المستقبل في تحسين او تدهور الوضاع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، فضلا عن التطورات، والاتجاهات على المستوى العالمي والإقليمي والم المحلي (Global Reporting Initiatives, 2013:17). أما (Nobance & Eillili (2015:2). فلأنهما يعرجان الإفصاح عن الاستدامة بأنه : الإفصاح عن التقارير التي تنشرها الوحدة للمستعملين الخارجيين والداخليين، وفيها يتم توضيح الصورة الكاملة عن موقف الوحدة وأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكومة، وتوضح مدى التزامها بممارسات الإفصاح الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة (Nobance & Eillili .).

ويرى الباحثون أن الإفصاح عن الاستدامة في تقارير الوحدات الاقتصادية : بأنه ضرورة توسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية بحيث يشمل كافة المعلومات سواء كانت وصفية أو كمية التي فيها تساعد مستعملي التقارير المالية في تقييم الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والية الحكومة في الوحدة وكذلك التعرف على مستويات تطبيق التنمية المستدامة فيها ، بحيث يكون لها تأثير على أنشطتها ،وفي مدة محددة سينعكس بصورة ايجابية عليها وعلى المستوى الدولي والم المحلي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

4- أهمية الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة في المصارف التجارية:-

إن الإفصاح عن الاستدامة أصبح مطلباً أساسياً من قبل مختلف الأطراف المعنية بالتقارير المالية ، وأنه يفيد مختلف الأطراف سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية في ترشيد القرارات، فالمعلومات التي تقدمها التقارير المالية في الوقت الحالي لم تعد كافية أو ملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، فبدأ عدداً كبيراً من أصحاب المصالح في التركيز على معلومات أعم وأشمل من المعلومات الاقتصادية فكان التركيز على مؤشرات الاستدامة لما تقدمه من معلومات بيئية واجتماعية واقتصادية، لذا كان من المهم والضروري التوسع في الإفصاح بحيث يشمل كافة البيانات المتعلقة بالأداء الاجتماعي والبيئي فضلاً عن الأداء الاقتصادي ومبادئ الحكومة للمصارف والتي لها بالغ الأثر على القيمة السوقية للمصارف.

وبسبب تعدد الجهات التي تستفاد من القطاع المصرفي وتزايد حدة المنافسة بين المصارف وتطور التكنولوجيا المستعملة فيها وارتفاع درجة المخاطر زادت أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل المستفيدين لها لكونها وسيطاً مالياً ، حيث يتوجب على إدارات المصارف أن تقوم بإجراء تحليل عن هذه المخاطر والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية (Ong,2016:1-3) بهدف تمكين مستعملي التقارير المالية من معرفة طبيعة عمل المصرف وإدائها المالي والمخاطر الناتجة عن مزاولة المصرف لأنشطتها وكيفية قيام المصرف بإدارة تلك المخاطر (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،2016:137)، وفي هذا الإطار أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية المعيار (IFRS7) الإفصاحات الذي حل محل المعيار (IAS 30) الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المشابهة لمساعدة مستعملي التقارير المالية من فهم المبادئ والأسس والطرق المحاسبية التي تعد بموجها تلك التقارير، فضلاً عن معيار (FN-CB) الخاص بالمصارف التجارية) الصادرة عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) اذ ينبغي

على المصارف التجارية ان تفصح عن قضايا الاستدامة والماليـس والمخاطر والفرص المرتبطة بعملها والعمليات التي تقوم بها الازمة للمستثمرين لفهم ومعرفة مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والتي تتضمن بيانات مالية (ارقام محاسبية كما نعرفها) وبيانات غير مالية مثل إعداد الموظفين وإعداد البنية وإعداد العمال او اية معلومات غير مقاسة بالنقد (SASB;2017:5)، وكما معلوم ان الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة للمصارف يعد من أهم المبادئ المحاسبية التي تزيد من قيمة ومنفعة المعلومات التي تساعـد مستعمـلي التقارير المالية وغير المالية في صناعة واتخـاذ القرارات الاستثمارية وغيرها أصبحـت تلك المؤسسات تخضع الى ضغوط متزايدة من قبل المستثمـرين للإفصاح في تقاريرها عن تأثيرـات الأنشـطة الاقتصادية والاجتماعـية والبيئـية على المجتمع وكيفـية إدارتها لـذلك التأثيرـات. لذلك أصدرـت مبادـرة الإبلاغ العالميـة معيـار (GRI 102) الإفـصاحـات العامة التي تعـزز من مـصداقـيـة التـقارـير المـالـيـة التي تقدمـها الشـركـات اذ تـحدـدـ مـطـلـبـاتـ الإـبلاغـ عـنـ المـعـلـومـاتـ المـتـعـلـقـةـ بـالـشـرـكـةـ وـالـتـيـ يـمـكـنـ استـعـمـالـهـاـ مـنـ قـبـلـ أيـ قـطـاعـ وـتـشـمـلـ عـلـىـ مـتـلـبـاتـ الإـفـصاحـ عـنـ (ـمـلـفـ الشـرـكـةـ،ـاـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ،ـاـلـخـلـقـيـاتـ وـالـنـزـاهـةـ،ـحـوـكـمـةـ،ـاـشـرـاكـ اـصـحـابـ المـصلـحةـ،ـمـارـسـاتـ الإـفـصاحـ عـنـ (ـالـخـاجـيـ،ـ2018:60ـ)ـ وـغـيرـهـاـ مـنـ مـبـادـراتـ الـآخـرـىـ.ـ وـيـرـىـ الـبـاحـثـونـ أـنـ المـصـارـفـ التـجـارـيـةـ التـيـ تـلـتـزمـ بـتـطـيـقـ هـذـهـ مـعـاـيـرـ سـتـسـاـهـمـ هـمـ فـيـ تـحـسـينـ الإـفـصاحـ وـهـذـاـ اـلـمـرـ يـؤـديـ إـلـىـ تـشـجـعـ الشـرـكـاتـ عـلـىـ اـقـرـاضـ مـنـهـاـ لـانـ تـطـيـقـ هـذـهـ مـبـادـيـ سـيـؤـديـ إـلـىـ تـقـلـيلـ هـذـهـ مـخـاطـرـ عـنـ تـعـالـمـ المـصـارـفـ مـعـهـاـ وـلـذـلـكـ سـيـعـزـ مـنـ ثـقـةـ الـمـسـتـعـمـلـيـنـ سـوـاءـ كـانـواـ دـاخـلـيـنـ أـمـ خـارـجـيـنـ لـذـلـكـ التـقارـيرـ وـتـلـيـةـ اـحـتـيـاجـاتـهـمـ وـرـغـبـاتـهـمـ وـالـتـيـ سـتـعـكـسـ بـدـورـهـاـ عـلـىـ تـحـسـينـ سـمعـةـ المـصـارـفـ وـزـيـادـةـ قـيمـتـهاـ السـوقـيـةـ.

5- أهمية القيمة السوقية للمصارف:-

إنَّ القيمة السوقية تعد واحـدةـ منـ الـقـيمـ الـتـيـ تـسـاعـدـ فـيـ تـحـدـيدـ قـيمـ المـصـارـفـ فـيـ سـوقـ الـأـورـاقـ المـالـيـةـ ،ـ فـضـلاـ عـنـ انـهـاـ تـعـطـيـ تـصـورـاـ عـنـ الـافـاقـ الـمـسـتـقـبـلـيـةـ لـلـمـصـارـفـ ،ـ لـأنـهـاـ تـعـدـ مـنـ اـهـمـ الـقـيمـ مـنـ وجـهـ نـظـرـ الـمـسـتـثـمـرـيـنـ ،ـ وـكـمـاـ انـهـاـ تـعـكـسـ الـقـيـمةـ الـاـقـتصـادـيـةـ لـحـقـقـ الـمـسـاـهـمـيـنـ.ـ وـتـمـتـلـ أـهـمـيـةـ الـقـيـمةـ السـوقـيـةـ فـيـ كـوـنـهـاـ تـكـوـنـ بـمـثـابـةـ مـرـآـةـ تـعـكـسـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـعـنـاصـرـ وـالـمـتـغـيـرـاتـ الـآخـرـىـ الـتـيـ تـؤـثـرـ عـلـىـ اـسـعـارـ الـأـسـهـمـ،ـ وـيـفـضـلـ الـمـسـتـثـمـرـوـنـ فـيـ سـوقـ الـأـورـاقـ المـالـيـةـ أـنـ تـكـوـنـ قـيمـ الـأـسـهـمـ السـوقـيـةـ عـلـىـ قـيمـتـهاـ الدـفـتـرـيـةـ وـانـ السـهـمـ الـذـيـ بـيـاعـ بـقـيـمةـ سـوقـيـةـ اـقـلـ مـنـ قـيمـتـهاـ الدـفـتـرـيـةـ يـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الشـرـكـةـ تـوـاجـهـ صـعـوبـاتـ مـالـيـةـ.

ولـذـلـكـ يـحـتـاجـ الـمـسـتـثـمـرـوـنـ إـلـىـ إـفـصـاحـ عـنـ قـيـمةـ تـمـثـلـ وـحدـةـ المـصـارـفـ بـغـضـ النـظـرـ عـنـ اـتـجـاهـ الـأـسـوـاقـ،ـ وـتـوـافـرـ الـقـيـمةـ السـوقـيـةـ مـعـ إـفـصـاحـ الـمـوـسـعـ مـعـلـومـاتـ مـوـثـقـةـ وـفـيـ الـوقـتـ الـمـنـاسـبـ وـقـاـبـلـةـ لـلـمـقـارـنـةـ أـكـثـرـ مـنـ الـقـيـمـ الـتـيـ سـيـتمـ إـلـبـاغـ عـنـهـاـ بـمـوجـبـ طـرـقـ مـاـحـسـبـيـةـ بـدـيـلـةـ آخـرـىـ ،ـ وـبـعـدـ مـقـيـاسـ الـقـيـمةـ السـوقـيـةـ جـيـداـ لـقـيـاسـ كـفـاءـةـ الـاـدـاءـ الـمـالـيـ لـلـمـصـارـفـ بـشـكـلـ عـامـ،ـ وـمـنـ جـانـبـ آخـرـ يـمـكـنـ مـلـاحـظـةـ تـأـثـيرـ الـقـيـمةـ عـلـىـ اـدـاءـ الـمـصـارـفـ عـنـ طـرـيقـ اـمـتـلـاـكـ الـمـسـتـثـمـرـيـنـ لـرـأـسـ الـمـالـ الـمـمـتـمـلـ بـأـسـعـارـ الـأـسـهـمـ كـمـكـونـ رـئـيـسـ لـهـاـ،ـ فـكـلـمـاـ زـادـ الـرـبـحـ سـيـكـونـ سـعـرـ السـهـمـ إـيجـابـيـاـ،ـ وـكـلـمـاـ زـادـتـ الـقـيـمةـ إـيجـابـيـةـ،ـ أـظـهـرـتـ أـنـ الـمـصـارـفـ تـتـمـتـعـ بـأـدـاءـ جـيـدـ،ـ لـأنـهـاـ نـجـحـتـ فـيـ إـضـافـةـ قـيـمةـ لـرـأـسـ الـمـالـ الـذـيـ عـهـدـ بـهـ الـمـسـتـثـمـرـوـنـ إـلـىـ الـمـصـارـفـ (Hermuningsih,2018:83).

وـقـدـ جـاءـتـ تـسـمـيـةـ قـيـمةـ الـمـصـارـفـ لـتـحـدـيدـ الـوـضـعـ الـمـالـيـ فـيـ الـمـدـىـ الطـوـيلـ وـانـ قـيـمةـ حـقـوقـ الـمـسـاـهـمـيـنـ هـيـ جـزـءـاـ

اسـاسـيـاـ يـرـتـكـزـ عـلـىـ كـيـفـيـةـ إـدـارـةـ هـذـهـ الـقـيـمةـ وـيـسـتـعـمـلـهـاـ الـبـاحـثـوـنـ وـالـمـحـلـلـوـنـ وـالـمـحـاسـبـوـنـ الـادـارـيـوـنـ وـوـقـفـاـ لـهـذـاـ الـمـفـهـومـ فـاـنـ

قيمة المصرف هي القيمة السوقية المقدرة من حيث الاموال في تاريخ معين مع الاخذ بنظر الاعتبار مجموعة من العوامل هي المخاطر الكلية وتوقعات الدخل والوقت.

6- قياس القيمة السوقية للمصرف وفق مقياس **Tobin's Q** ومقاييس مؤشر **Marris** :-

لقد زادت في المدة الاخيرة الحاجة الى مقاييس موضوعية للتمييز بين الاستراتيجيات التي تضيف قيمة على المدى الطويل وتلك التي لا تحقق قيمة مضافة. فقد قدم العالم **James Tobin** الفكرة لنموذج (**Tobin's Q**) كمقاييس للتنبؤ بالربحية المستقبلية للاستثمار الرأسمالي سواء كان بالارتفاع او الانخفاض. وهي تمثل نسبة المقارنة بين القيمة السوقية للأصول المصرف على القيمة الاستبدالية لها، وهذه النسبة من الممكن استعمالها في العديد من المجالات منها (التنبؤ بالاستثمار الرأسمالي المستقبلي وقيمة المصارف ، ويقيس ايضا فرص النمو المستقبلية للمصارف وأدائها).

وأن نسبة **Q** هي تتطلع إلى المستقبل ويمكنها ان تلفظ بشكل أفضل استراتيجية طويلة الأجل (قدره المصرف على توليد إيرادات مستدامة) لأن القيمة السوقية للمصرف هي تقدير للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، يمكن النظر إلى **Q** على أنه مقاييس لمساهمه الأصول غير الملموسة للمصرف في هذه القيمة بما في ذلك كفاءة الإدارة في اختيار الاستراتيجيات الصحيحة. ويجري حساب نسبة **Tobin's Q** بالمعادلة الآتية:-

$$\text{Tobin's Q} = \frac{\text{MVE} + \text{PS}}{\text{DEBT} / \text{TA}}$$

(عدد الاسهم المكتتب عليها X سعرها في 31/12)	MVE
+ قيمة الاسهم الممتازة	PS
+ (المطلوبات قصيرة الأجل- اصول قصيرة الأجل + القيمة الدفترية لمطلوبات طويلة الأجل)	DEBT
/ القيمة الدفترية لأجمالي أصول الوحدة	TA
Q = نسبة	$\leq 1 \leq$

وقد ذهب (Yildirim & Efthyvoulou,2018,226-230) الى أنه كلما زادت قيمة **Q** عن (1.0) دل ذلك على الأداء الجيد للمصرف والربحية العالية وزيادة في قيمة المصرف أي أن القيمة السوقية للمصرف أعلى من قيمة الأصول. وهو ما يعني أن هناك فرص أفضل للاستثمار ومؤشر على أداء الإدارة الجيد ولكن في انخفاض قيم **Tobin's Q** عن (1.0) دل ذلك على أن قيمة الأصول أعلى من القيمة السوقية للمصرف ، أي ان المصرف مقيدة بأقل من قيمتها (Antonio & Sauaia , 2003 : 156).

اما قياس القيمة السوقية للمصرف وفق مؤشر Marris من المؤشرات التي تقيس مدى قدرة الوحدة على خلق قيمة لمساهميها (حمامي، 2018:13) حيث تمثل خلق القيمة الاداء المتوقع ex ante ، الذي يقيس نسبة العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين والتي تتمثل بالمعادلة الآتية :

$$\text{مؤشر marris} = \frac{\text{القيمة السوقية للأسهم}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين}}$$

ويأخذ المساهمون قرار الاستثمار والبحث عن الاماكن التي فيها تعظم مكاسبهم المادية فاكثر الاماكن التي فيها تعظم ثروة المساهمين هي المصارف التجارية ، حيث تسعى المصارف التجارية الى تعظيم مكاسبها وتحقيق الارباح والظهور في احسن صورة لها. يجب ان تكون المصارف التجارية قادرة على انشاء قيمة تبين فيها اذا كانت تسير نحو تحقيقها لكافة توقعاتها أم انها تتحقق فقط ارباح مادية لا تعكس وضعها الاقتصادي. وأن موضوع خلق القيمة مرتبط اساساً بمدى تعظيم ثروة المساهمين، ولذلك هناك ارتباط وثيق بمدى قدرة المصارف على تمويل احتياجاتها المالية وقدرتها على خلق فائض في القيمة وذلك لأن الكفاءة في تمويل الاحتياجات المالية مرتبطة بمدى تحول تلك الإمكانيات المالية الى ايرادات مالية والتي تمثل ثروة المصارف بعد خصم مختلف التكاليف سواء متعلقة بالاستغلال او المتعلقة بتكلفة التمويل (بوخلخ وثبت، 2021:146).

7- تعزيز وزيادة فاعلية الإفصاح عن الاستدامة على قيمة المصارف التجارية :-

نظرأً لانتشار الواسع لقضايا الاستدامة زاد الاهتمام بالإفصاح عن استدامة الوحدات الاقتصادية وخاصة المصارف التجارية ، والتي تعد وسيلة لتلبية احتياجات المصارف في الأجل الطويل، وهناك اتفاق على أن التقارير المالية التقليدية لا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المصرف في الوقت الحاضر، مما أدى إلى زيادة الطلب على مقاييس مالية وغير مالية لتقييم أدائها وتأثيرها على البيئة والمجتمع ، وإذاء هذه جاءت اهتمامات مجلس معايير الرقابة المالية FASB بنوع وطبيعة المعلومات المفصح عنها، وأشارت إلى وجوب أن يتضمن الإفصاح المحاور الأساسية الثلاثة الآتية: (الجبلي، 2019:138)

أ- الإفصاح عن إجراءات وأنشطة التنمية المستدامة: ويتضمن الإفصاح عن البرامج والسياسات والإجراءات التي تمارسها المصارف لحفظ البيئة والتحسين المستمرة التي قامت بها في هذا الصدد ، والإجراءات التي وضعتها المصارف للحد من آثار التلوث ومدى التزامها بمعايير التنمية المستدامة وأثرها على قيمة السوقية للمصارف.

ب- الإفصاح عن إجراءات المحاسبية الخاصة بالتنمية المستدامة: ويتضمن الآثار المالية المتعلقة بالإجراءات المحاسبية الخاصة بالتنمية المستدامة في الإنفاق الرأسمالي والأرباح للمدة الحالية وكذلك الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية وانشطة حوكمة الشركات على القيمة السوقية للمصرف والتي تقاس عن طريق مؤشرات (حجم الشركة، الارتفاع المالية) ويعبر النموذج الآتي العلاقة بين هذه المؤشرات عن طريق المعادلة الآتية :-

$$E.V = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \epsilon$$

E.V القيمة السوقية للشركة ، β_5 : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة

β_0 ثابت الانحدار ، ϵ قيمة الخطاء العشوائي

X5---- X1) موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB(امن البيانات ، الشمول العالمي وبناء القدرات ، دمج عوامل ESG في تحليل الانتمان، اخلاقيات العمل ، إدارة المخاطر)

اما الإفصاح عن حوكمة المصارف والمسؤولية الاجتماعية وقضايا البيئة تقاس عن طريق مؤشرات الآتية :-

X6 حجم الشركة ، X7 الرافعة المالية

ج- إفصاح عن الأصول والالتزامات وتكليف التنمية المستدامة: هو الإفصاح عما تقتنيه المصارف من موجودات تنمية وما يرتبط بها من التزامات ومحضنات واحتياطيات، فضلاً عن الإفصاح عن الإلتزامات الطارئة وذلك من حيث المبالغ المقدرة لها و امكانية تحقق الإلتزام و الخسائر المتوقعة وقياس قيمتها (حسن، 2020:536).

المحور الثاني: إصدارات الهيئات المهنية معايير محاسبة الاستدامة SASB وفق معيار FN-CB الإفصاح عن الاستدامة:-

1- الإفصاح عن قضايا الاستدامة وفق معايير (SASB)

هو التمكن من القياس الموحد والإفصاح عن اداء المصارف حول اهم عوامل الاستدامة التي من المحتمل ان تؤثر وبدرجة معقولة في الاداء التشغيلي او الوضع المالي للشركة . اذ تركز على المقاييس (metrics) الكمية التي بدورها تساعد المصارف والمستثمرين بالحصول على معلومات مفيدة من ناحية القرار وفاعلة من ناحية الكلفة SASB Rules (of Procedure,2017:4) في حين تمثل رؤية (SASB) بإيجاد عالم يتميز بأداء شفاف لأبعاد الاستدامة (البيئية والاجتماعية والاقتصادية و الحوكمة) وأهمية فهمها من قبل المستثمرين والمصارف والتي تدفعهم لاتخاذ قرارات تزيد من قيمة المصارف وتحسن نتائج الاستدامة للمدى البعيد.

أ- أهمية الإفصاح عن قضايا الاستدامة وفق معايير محاسبة الاستدامة، يمكن تلخيصها على النحو الاتي:- (SASB)

(Conceptual Framework,2017:10

- 1) إجراء عملية المقارنة بين اداء المصارف حول موضوعات الاستدامة.
- 2) إدارة المخاطر المرتبطة بموضوعات الاستدامة.
- 3) اعطاء صورة كاملة للمستثمرين واصحاب المصالح حول مخاطر الاستدامة الجوهرية والفرص المتوفّرة لها.
- 4) اعطاء صورة متكاملة للمستثمرين حول البيانات غير المالية لعمل المصارف.
- 5) سهولة الوصول الى المعلومات المتعلقة بالاستدامة من قبل الجمهور والحصول على هذه المعلومات بصورة منتظمة.
- 6) زيادة موثوقية المعلومات المتعلقة بالاستدامة فضلاً عن امكانية التحقق منها .

ب- الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB:-

اعتمد البحث في القياس والإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB ، وهو معيار المصارف التجارية التي تقبل الودائع وتقدم القروض للأفراد والشركات التي تشارك في البنية التحتية، والعقارات، وغيرها من المشاريع ، وأن هذا المعيار يقتصر فقط على معالجة الخدمات المصرافية التجارية ، لا يشمل جميع أنشطة المؤسسات المالية ، مثل الخدمات المصرافية الاستثمارية وخدمات الوساطة المالية، والتمويل العقاري، والتمويل الاستهلاكي، وإدارة الأصول وخدمات الحضانة، والتأمين. حيث توجد معايير محاسبية منفصلة تعالج قضايا الاستدامة للأنشطة السابقة الذكر

في تلك الصناعات، فقد حدد مجلس معايير محاسبة الاستدامة موضوعات الاستدامة الجوهرية الخاصة بهذا المعيار وهي :-

- (1) أمن البيانات.
- (2) الشمول المالي وبناء القدرات.
- (3) دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحكمة ESG في تحليل الائتمان.
- (4) اخلاقيات العمل.
- (5) إدارة المخاطر النظامية.

فالمجلس ترك لكل مصرف المسؤولية النهائية لتحديد هذه الموضوعات، فضلاً عن أن هذه المعايير توافق مقاييس محاسبية موحدة لقياس أداء تلك المصارف عن قضايا الاستدامة ، لذا فإن التزام المصارف بتبنيها وتطبيقها سيساعد لها ويساعد المستثمرين على ضمان أن يكون الإفصاح مفيداً وموحدًا وقابل للمقارنة و التدقيق.

ج- افصاح عن مؤشرات ومقاييس معيار FN-CB الصادر من مجلس SASB :

إن الإفصاح عن معايير SASB وخاصة معيار محاسبة الاستدامة FN-CB الخاص بالمصارف التجارية ، من المتوقع أن تقدم المصارف المستوى نفسه من الدقة والمسؤولية لجميع المعلومات الأخرى الخاصة بها . ويمكن توضيح اهم المؤشرات والمقاييس المحاسبية لموضوعات الاستدامة عن طريق تحديد عدد من الخطوات الواجب تنفيذها لتحقيق الإفصاح عن البيانات بموجب موضوعات محدد يوضحها الجدول (1) الآتي وفق معيار FN-CB التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف التجارية:

جدول (1) معيار قطاع البنوك التجارية (FN-CB)

المؤشر	الرمز	مقاييس المحاسبة
أمن البيانات	FN-CB-230a.2	وصف نهج تحديد ومعالجة مخاطر أمن البيانات
الشمول المالي وبناء القدرات	FN-CB240a.1	(1) عدد و (2) مبلغ القروض المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع
الشمول المالي وبناء القدرات	FN-CB-240a.4	عدد المشاركين في مبادرات محو الأمية المالية للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص في الخدمات المصرفية أو الذين يعانون من نقص الخدمات
دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان	FN-CB-410a.1 FN-CB-410a.2	التعرض الائتماني التجاري والصناعي، حسب الصناعة وصف نهج دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحكمة (ESG) في تحليل الائتمان.

أخلاقيات العمل	FN-CB-510a.2	وصف سياسات وإجراءات المبلغين عن المخالفات
ادارة المخاطر النظمية	FN-CB-550a.2	وصف نهج دمج نتائج اختبارات الإجهاد الإلزامية والطوعية في تحديد كفاية رأس المال واستراتيجية الشركة طويلة الأجل وأنشطة الأعمال الأخرى

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى (SASB:2020, <https://www.sasb.org/>)

ومن طريق الجدول أعلاه نلاحظ أن مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) حدد سلسلة من الخطوات تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يحتمل أن يكون لها تأثير جوهري على أداء المصارف لأن كل مؤشر له تأثير أو نتيجة مختلفة تبعاً للطريقة التي نشأ فيها، لذلك فإن أنشطة المصارف المستدامة ستختلف من صناعة إلى أخرى، مما يعني أن لكل صناعة خصائصها الخاصة بالاستدامة ولأن موضوعات الإفصاح المدرجة في المعايير الخاصة بقطاع الصناعات هي مصممة خصيصاً لسوق المحدد للصناعة (www.sasb.org). وتوكيد الابحاث من قبل (Jody Grewal , Clarissa Hauptmann , and George Serafeim) ان المصارف التي تقصص عن المعلومات المتعلقة بأدائها البيئي والاجتماعي والحكومة تتمتع بمزايا في السوق المالي إذا التزمت بالإفصاح وفق المعايير الصادرة عن (SASB) ، فضلاً عن أن هذه المعايير توافر مقاييس محاسبية موحدة لقياس أداء تلك المؤسسات عن قضايا الاستدامة ، لذا فإن تبنيها سيساعد المصارف والمستثمرين على ضمان أن يكون الإفصاح مفيداً وموحداً وقابل للمقارنة و التدقيق. وتضم هذه الموضوعات الخاصة بمعايير محاسبة الاستدامة (FN-CB) مجموعة من المؤشرات الفرعية، وكل مؤشر يمثل أحد متطلبات الإفصاح الخاصة بموضوعات الاستدامة للمصارف التجارية والتي على أساسها سيتم توظيف هذه المؤشرات للمصارف التجارية (عينة البحث) لقياس مستوى افصاحها عن المعلومات الخاصة بالاستدامة لتعزيز جودة التقارير المالية. ويمكن توضيح المؤشرات التي يُقصَّح عنها لموضوعات الاستدامة الخاصة بمعايير CB :-

- **أمن البيانات:** يعد حماية وخصوصية البيانات المالية الشخصية وأمنها مسؤولية أساسية تقع على عاتق المصارف التجارية . وان المصارف التي في إدارة الأداء في هذا المجال تكون عرضة لانخفاض الإيرادات وفقدان ثقة المستثمرين . لذا يتطلب من المصارف الإفصاح عن الآليات والاستراتيجيات المتتبعة لإدارة هذه المخاطر وحماية حقوق المساهمين . ويقاس هذا الموضوع بعدة مؤشرات وهي (عدد خروقات أمن البيانات والسبة المئوية لخروقات البيانات التي تتضمن فيها معلومات التعريف الشخصية (PII) لخرق البيانات والعدد الإجمالي لأصحاب الحسابات الذين تأثروا بانتهاكات البيانات).
- **التمويل المالي وبناء القدرات:** ينبغي على المصارف التجارية ان توازن بشكل مستمر بين جهود بناء القدرات مع المخاطر والفرص المرتبطة بالإقراض للعملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين لا يتعاملون مع البنوك أو الذين يعانون من نقص الخدمات. اي بمعنى ان توافر المصارف فرضاً تقديم منتجات وخدمات للمجتمعات التي لا تنتفع بالخدمات المصرفية. ويقاس هذا الموضوع بعدة مؤشرات وهي (عدد وملبغ القروض المستحقة المؤهلة للبرامج المصممة لتشجيع الأعمال التجارية الصغيرة وتنمية المجتمع، عدد وملبغ القروض التي فات موعد استحقاقها وغير المؤهلة للبرامج المصممة لتعزيز الأعمال الصغيرة وتنمية المجتمع، عدد المشاركين في مبادرات التنفيذ المالي للعملاء الذين ليس لديهم خدمات مصرافية والأقل خدمة، نسبة القروض إلى اجمالي الودائع المتمثلة بالإقراض المحلي الإجمالي

وقطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفيه ومعدلات التخلف عن السداد من اجمالي القروض المحلية وقطاع الاعمال الاقل خدمات مصرفيه وغير المغطاة).

- دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان: إن العوامل الخارجية المتمثلة بعوامل البيئية والاجتماعية والحكومة ESG تساهم في احداث تأثير بشكل متزايد في الأداء المالي بشكل عام للمصارف التجارية . وقد تواجه المصارف التي تفشل في معالجة هذه المخاطر عائدات قليلة وقيمة مخفضة للمساهمين. وعلى المصارف بعد ذلك أن تكشف عن كيفية دمج عوامل ESG في عمليات القروض والمستوى الحالي للمخاطر المرتبطة باتجاهات الاستدامة المحددة. ويقاس هذا الموضوع بعدة مؤشرات وهي (الإفصاح عن الائتمان التجاري والصناعي حسب الصناعة وكيفية دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحكومة (ESG) في تحليل الائتمان).
- اخلاقيات العمل: تستمر البيئة التنظيمية المحيطة بالمصارف التجارية في التطور على المستويين المحلي والدولي لذا يجب على المصارف التجارية ان تلتزم بمجموعة من القواعد المتعلقة بالأداء والإفصاح عن القضايا المتعلقة بالتداول من الداخل ، ومكافحة الاحتكار ، وتحديد الأسعار ، والتلاعب بالسوق. فضلا عن ذلك تخضع المصارف لقواعد مكافحة التهرب الضريبي والاحتيال وغسيل الأموال وغيرها، فيجب على المصارف أن تكون قادرة على ضمان الامتثال التنظيمي عن طريق الضبط الداخلي في إدارة هذه المخالفات لتضمن حماية حقوق المساهمين والحد من الالتزامات المستقبلية. ويقاس هذا الموضوع بعدة مؤشرات وهي (اجمالي مبلغ الخسائر المالية نتيجة الإجراءات القانونية المرتبطة بالاحتيال والتداول من الداخل ، مكافحة الاحتكار أو السلوك المضاد للمنافسة أو التلاعب بالسوق أو الممارسات الخاطئة أو قوانين أو لوائح الصناعة المالية الأخرى ذات العلاقة وصف سياسات وإجراءات المبلغين عن المخالفات)
- إدارة المخاطر النظمية: أبرزت الأزمة المالية لعام 2008 أهمية إدارة المخاطر لرأس المال في عمل المصارف التجارية وخاصة التي فشلت في ضمان احتياطي رأسمالية كافية لم تتمكن من حماية قيمة المساهمين وساهمت في تعطيل كبير في السوق المالي نتيجة الترابط بين المؤسسات المالية ، اذ أصبحت شاغلا رئيسا للمنظمين الاتحاديين والدوليين لذلك يتبع على العديد من المصارف إجراء اختبارات لتقييم ما إذا كانت تمتلك رأس المال لاستيعاب الخسائر ومواصلة نشاطها وتلبية الالتزامات في حالة الظروف الاقتصادية والمالية المعاكسة. وفي محاولة لإثبات كيفية إدارة هذه المخاطر، ينبغي على المصارف التجارية أن تعزز الإفصاح عن المقاييس. ويقاس هذا الموضوع بعدة مؤشرات وهي (درجة البنك العالمي المهم على مستوى النظام (G-SIB) ، حسب الفئة وصف نهج دمج نتائج اختبارات الاجهاد الإلزامية والطوعية في تحطيط كفاية رأس المال ، واستراتيجية الشركة طويلة الأجل ، وأنشطة الأعمال الأخرى) مع ملاحظة يجب على المصرف أن يصنف ما إذا كانت درجة البنك العالمي الهامة للنظام (G-SIB) يتم حسابها بواسطة المصرف أو تم الحصول عليه من السلطات التنظيمية وما إذا كان مطلوباً من المصرف تقديم البيانات الأساسية إلى المنظمين.

ومما سبق فإن الباحثين يرون أن المصارف التجارية اذا ارادت تحقيق انتعاش اقتصادي قوي ومستدام فهي بحاجة الى الاعتماد على الاساليب والمعايير الخاضعة للمسائلة والشفافية. وان اعتماد معايير (SASB) واعداد تقارير الاستدامة وفقها والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكومة كجزء من التقارير السنوية حقيقة جديدة للعمل في اطار الشفافية للمؤسسات المالية بشكل عام التي تعزز من ثقة المستثمرين والجمهور فيها.

ثالثاً: الجانب الميداني للدراسة واختبار الفروض:-

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الميدانية في مستوى التزام المصادر بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وانعكاسها على القيمة السوقية - دراسة ميدانية على بعض المصادر المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية وبورصة تونس.

1- مجتمع وعينة الدراسة : ويتمثل مجتمع الدراسة عينة من المصادر التجارية المدرجة في سوق الأوراق المالية لعراقية وبورصة تونس - (6) مصارف لكلا القطاعين المصرفيين. وفي القطاع المصرفي العراقي تمثلت المصادر عينة البحث وهي (المصرف التجاري العراقي ، ومصرف الاستثمار العراقي ، ومصرف سومر التجاري ، ومصرف بغداد ، ومصرف الخليج التجاري ، ومصرف اربيل للاستثمار)، اما المصادر عينة البحث للقطاع التونسي وهي (مصرف بنك تونس العربي الدولي ، ومصرف الاسكان ، وبنك تونس ، والبنك العربي لتونس ، والبنك الفلاحي، واتحاد البنوك الدولي) للمرة (2019-2020-2021).

2- جمع البيانات : اعتمد الباحثون في جمع البيانات على القوائم المالية المنشورة الخاصة بكل مصرف في بورصة تونس في المدة (2019-2020-2021)

3- الاساليب الاحصائية للدراسة : تم استعمال برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) ، بهدف اختبار فروض الدراسة فيما يأتي :

- **أسلوب التحليل الوصفي للبيانات (Descriptive Analysis) :** وذلك للوقوف على متوسطات قيم بيانات متغيرات الدراسة وانحراف هذه القيم عن تلك المتوسطات عن طريق حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- **أسلوب تحليل الارتباط (Correlation Analysis) :** وذلك لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين الإفصاح عن موضوعات الاستدامة لعينة البحث وبين حجم الشركة والرافعة المالية والقيمة السوقية Q ومؤشر Marris.
- استعمال أسلوب الانحدار الخطي المتعدد **Multiple Linear Regression Analysis :** للبيانات بهدف بناء نموذج يوضح العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ، ودراسة معنوية النموذج باستعمال اختباري F, T وتحدد قيمة R² للنموذج المقترن عند درجة ثقة 95% وذلك عن طريق :
- **اختبار (T) :** حيث تقوم الباحثة بإجراء اختبار T لمتغيرين مستقلين بهدف التتحقق من وجود فروق جوهرية بين الإفصاح عن موضوعات الاستدامة و حجم الشركة والرافعة المالية .
- **تحليل ANOVA :** ويتم إجراء تحليل ANOVA لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية لكلا من موضوعات الاستدامة وحجم الشركة والرافعة المالية وذلك عن طريق سنوات الدراسة ، حيث يتم حساب معادلة الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة وبيان أثرها على المتغير التابع ، كما يتم حساب معنوية معادلة الانحدار وذلك باستعمال اختبار (F) مع تحديد قيمة معامل التحديد (R^2).
- **معامل التحديد (R^2) :** وهو المعامل الذي يستعمل لتحديد قياس القدرة التفسيرية للنموذج بالكامل ، حيث يشير الى قدرة المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع وتتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد الصحيح وكلما زادت قيمة معامل التحديد زادت قوة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والتابع ، اي بمعنى اخر كلما زادت قيمة معامل التحديد كلما زادت الثقة في قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيير في المتغير التابع.

د- اختبار (F): إن إجراء هذا الاختبار لمعرفة معنوية نموذج الانحدار ، فهو يحدد المعنوية الكلية لجميع المتغيرات في نموذج الانحدار ، فكلما اقتربت قيمة F من الصفر كلما دل ذلك على معنوية نموذج الانحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، بحيث لا تزيد هذه القيمة على 5%.

هـ- دراسة معنوية معلم نموذج الانحدار (T-Test): تقوم الباحثة بإجراء هذا الإختبار لقياس معنوية كل معامل من معاملات نموذج الانحدار على حدة، حيث يوضح اذا ما كانت معاملات المتغيرات المستقلة الدالة في النموذج ذات دلالة معنوية أم لا، اي بمعنى اخر أنه يتم فيه اختبار معنوية كل معامل في نموذج الانحدار على حدة بحيث لا تزيد هذه القيمة على 5% حتى يكون المتغير المستقل معنوي ومؤثر في المتغير التابع .

4- متغيرات الدراسة:-

- **المتغيرات المستقلة:** وهي تمثل الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB والتي يرمز لها من (X1----X5) والمتمثلة (أمن البيانات ، الشمول المالي وبناء القدرات ، دمج عوامل ESG في تحليل الائتمان، اخلاقيات العمل ، إدارة المخاطر النظامية)
- **المتغير التابع :** ويتمثل في القيمة السوقية للأسهم وفق Q Tobin's ، والقيمة السوقية لحقوق المساهمين وفق مؤشر Marris .
- **المتغيرات الرقابية:** الممثلة (بحجم الشركة ويرمز لها X6، والرافعة المالية ويرمز لها X7)

5- اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج احصانياً:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات باستعمال اختبارات التحليل الوصفي وتحليل التباين واختبار الارتباط والانحدار البسيط المتعدد لبيان أثر تعزيز فاعلية الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB للمصارف التجارية وانعكاسها على القيمة السوقية ، ويقاس عن طريق مؤشرات (الإفصاح عن موضوعات الاستدامة، حجم الشركة ، والرافعة المالية، والقيمة السوقية وفق Q Tobin's ، ومؤشر Marris لحقوق المساهمين).

اعتمد الباحثون على المحل الاحصائي بإجراء اختبار لفرضيات البحث وتحليلها احصانياً وفق اختبار تحليل التباين.

اولاً : هناك تباين في مستوى الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة على وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي العراقي.

لغرض اختبار هذه الفرضية تم استعمال جدول لتحليل التباين لغرض معرفة تباين المصارف العراقية تبعاً لمستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB وتم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS vr.24 لاستخلاص النتائج حيث يتضمن الجدول الآتي قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مصرف من المصارف الداخلية في التحليل الاحصائي وكل متغير من متغيرات مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN- CB فضلاً عن مستوى الإفصاح بشكل عام، اذ يعطي الجدول (2) استنتاجاً فيما اذا كانت المصارف بصورة عامة تختلف فيما بينها تبعاً للمتغيرات المذكورة أعلاه:

جدول (2) نتائج تحليل التباين وفق ANOVA بين متوسطات درجة الإفصاح عن موضوعات الاستدامة

ANOVA						
		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
x1	Between Groups	76.544	5	15.309	4.000	.023
	Within Groups	45.927	12	3.827		
	Total	122.471	17			
x2	Between Groups	993.583	5	198.717	2.346	.105
	Within Groups	1016.487	12	84.707		
	Total	2010.069	17			
x3	Between Groups	505.193	5	101.039	2.640	.078
	Within Groups	459.267	12	38.272		
	Total	964.460	17			
x4	Between Groups	.000	5	.000	-.	-.
	Within Groups	.000	12	.000		
	Total	.000	17			
x5	Between Groups	.000	5	.000	-.	-.
	Within Groups	.000	12	.000		
	Total	.000	17			
y	Between Groups	3222.069	5	644.414	2.768	.069
	Within Groups	2793.460	12	232.788		
	Total	6015.529	17			

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

ويتضح عن طريق الجدول أعلاه ان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير (x_1 امن البيانات) بلغت 4 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.023 وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى وجود تباين بين المصارف تبعاً لهذا المتغير. بينما نلاحظ ان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير (x_2 الشمول المالي) بلغت 2.346 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.105 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف تبعاً لهذا المتغير. وان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير (x_3 دمج عوامل ESG في تحليل الانتمان) بلغت 2.640 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.078 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف تبعاً لهذا المتغير ولكن اذا تم اعتماد مستوى الدلالة 10% فانها تشير الى وجود تباين بين المصارف تبعاً لهذا المتغير. ويتبين عدم ظهور قيم الاختبار للمتغيرين (x_4 اخلاقيات العمل و إدارة المخاطر النظامية x_5) بسبب ثبات قيم هذان المتغيران. وان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير (y الإفصاح عن موضوعات الاستدامة) بلغت 2.768 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.069 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف تبعاً لهذا المتغير ولكن اذا تم اعتماد مستوى الدلالة 10% فإنها تشير الى وجود تباين بين المصارف تبعاً لهذا المتغير.

فرضية اختبار متغيرات البحث والإفصاح عنها وفق المتغيرات الرقابية. ولاختبار هذه الفرضية تم استعمال معامل الارتباط ومعامل التحديد من أجل معرفة قوة تأثير المتغيرات الرقابية على المتغير المستقل.

ثانياً: تحليل نتائج علاقة الأثر بين المتغيرين وفق معامل الارتباط ومعامل التحديد لحجم الشركة والرافعة المالية للمصارف التجارية:

- حجم الشركة يؤثر معنوياً على مستوى الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي العراقي.

جدول رقم (3) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للنموذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.428 ^a	.183	.132	17.52297
a. Predictors: (Constant), x_6				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

يتضح ان معامل التحديد للنموذج بلغت قيمته 0.18 وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح 0.13 . وهذه القيم تشير الى ان النموذج المستعمل فسر ما نسبته 18% من الاختلافات الكلية ، والمتبقي من النسبة 82% فسرت من متغيرات أخرى غير داخلة في هذا النموذج.

اما الجدول الآتي فيتضمن جدول تحليل التباين للنموذج المستعمل ويوضح فيه ان قيمة اختبار F بلغت 3.591 وهي قيمة ذات دلالة معنوية إحصائية تحت مستوى دلالة 10% وتشير الى معنوية النموذج المستعمل.

جدول رقم (4) جدول تحليل التباين للنموذج

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1102.659	1	1102.659	3.591	.076 ^b
	Residual	4912.871	16	307.054		
	Total	6015.529	17			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x6						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

أوجد الباحثون قيم معلمات النموذج المقدرة وضمنت في الجدول الآتي الذي يبين ان قيمة المعلمة القياسية المقدرة بلغت 0.43 وكانت قيمة اختبار t لها مساوي الى 1.895 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية معنوية تحت مستوى دلالة 10% بسبب ان قيم sig.=0.076 وهي اقل من مستوى الدلالة، ومنه نستنتج وجود اثر للمتغير x6 في المتغير y بمعنى اخر ان ارتفاع قيمة x6 بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع قيمة y بمقدار 0.43.

جدول رقم (5) قيم معاملات النموذج المقدرة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-11.673	34.531		-.338	.740
	x6	7.013	3.701	.428	1.895	.076

a. Dependent Variable: y

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

ويستنتج الباحثون في الجدول أعلاه أن (حجم الشركة x_6) كلما زاد بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع قيمة (y) الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB . وحسب تحليل الاحصائي اعتمد على مستوى دلالة 10% لاختبار وجود اثر للمتغير، لأن قيمة sig.=0.076 هي اقل من مستوى الدلالة ، وهذا يدل على وجود اثر للمتغير في الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة ، لو تم الاعتماد على مستوى دلالة 5% لا يوجد اثر للمتغير في الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة لأن قيمة sig.= 0.076 اكبر من مستوى الدلالة.

- **سيقوم الباحثين بالاعتماد على المحل الاحصائي** بإجراء اختبار على أن حجم الرافعة المالية يؤثر معنويا على مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي العراقي .

جدول رقم (6) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للنموذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.030 ^a	.001	-.062	19.38124
a. Predictors: (Constant), x7				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

يتضح ان معامل التحديد للنموذج بلغت قيمته 0.001 وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح 0.062 . وهذه القيم تشير الى ان النموذج المستعمل فسر ما نسبته 0.1% من الاختلافات الكلية والمتبقي من النسبة فسرت من متغيرات أخرى غير داخلة في هذا النموذج.

اما الجدول الآتي فيتضمن جدول تحليل التباين للنموذج المستعمل ويوضح فيه ان قيمة اختبار F بلغت 0.014 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية إحصائية تحت مستوى دلالة 5% وتشير الى عدم معنوية النموذج المستعمل:

جدول رقم (7) جدول تحليل التباين للنموذج

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.409	1	5.409	.014	.906 ^b
	Residual	6010.120	16	375.633		
	Total	6015.529	17			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x7						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

أوجد الباحثون قيم معلمات النموذج المقدرة وضمنت في الجدول الآتي الذي يبين ان قيمة المعلمة القياسية المقدرة بلغت 0.03 وكانت قيمة اختبار t لها مساوي الى 0.120 وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيم sig.=0.906 وهي اعلى من مستوى الدلالة، ومنه نستنتج عدم وجود اثر للمتغير x_7 في المتغير .y

جدول رقم (8) قيم معلمات النموذج المقدرة

Coefficients						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	51.841	12.948		4.004	.001
	x7	.024	.202	.030	.120	.906
a. Dependent Variable: y						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

ويستنتج الباحثون من الجدول أعلاه أن قيمة بيتا للمتغير X7 هي 3% مما يعني أن حجم الرافعه المالية تساهم في درجة التأثير على الإفصاح عن موضوعات الاستدامة بدرجة ضعيفة جداً، لأن قيم sig.=0.906 هي أعلى من مستوى الدلالة 5% ، وهذا يدل على ان المصارف العراقية لم تفصح بشكل جيد عن موضوعات الاستدامة وفق هذا المتغير .

إذ سيتم اختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية للقطاع المصرفي العراقي إذ ان الفرضية المراد اختبارها هي:

ثالثاً: هناك علاقة ارتباط ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي العراقي :-

لقد تم إيجاد قيمة الارتباط و معنويتها ووضعت في الجدول الآتي:

جدول(9) اختبار علاقة الارتباط بين الإفصاح والقيمة السوقية

Correlations			
		Y	Q
y	Pearson Correlation	1	.135
	Sig. (2-tailed)		.593
	N	18	18
Q	Pearson Correlation	.135	1
	Sig. (2-tailed)	.593	
	N	18	18

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان قيمة الارتباط بين المتغيرين 0.135 بقيمة معنوية sig. مساوية الى 0.593 وقيمة الارتباط هذه ضعيفة وغير معنوية وتشير الى عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي العراقي.

وسيتم هنا اختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB ومؤشر Marris (M) للقطاع المصرفي العراقي إذ إن الفرضية المراد اختبارها هي:

رابعاً: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشر Marris في القطاع المصرفي العراقي

وتم إيجاد قيمة الارتباط ومعنويتها ووضعت في الجدول الآتي:

جدول (10) اختبار علاقة ارتباط بين الإفصاح ومؤشر Marris

Correlations			
		Y	M
Y	Pearson Correlation	1	.119
	Sig. (2-tailed)		.639
M	N	18	18
	Pearson Correlation	.119	1
	Sig. (2-tailed)	.639	
N	N	18	18

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان قيمة الارتباط بين المتغيرين 0.119 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.639 وقيمة الارتباط هذه ضعيفة وغير معنوية وتشير الى عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشر Marris في القطاع المصرفي العراقي.

اختبار علاقة التأثير لمتغيرات البحث للمصارف التجارية التونسية :-

أولاً: هناك تباين في مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي . لغرض اختيار هذه الفرضية تم استعمال جدول لتحليل التباين لغرض معرفة تباين المصارف التونسية تبعاً لمستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB كما تم الاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 24 لاستخلاص النتائج حيث يتضمن الجدول الآتي قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مصرف من المصارف الدالة في التحليل الاحصائي وكل متغير من متغيرات مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB فضلاً عن مستوى الإفصاح بشكل عام:

ويعطي الجدول (11) استنتاجاً فيما اذا كانت المصارف بصورة عامة تختلف فيما بينها تبعاً للمتغيرات المذكورة أعلاه:

جدول (11) نتائج اختبار التباين وفق ANOVA بين متوسطات درجة الإفصاح عن موضوعات الاستدامة

ANOVA						
		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
x1	Between Groups	19.136	5	3.827	1.000	.458
	Within Groups	45.927	12	3.827		
	Total	65.063	17			
x2	Between Groups	156.916	5	31.383	2.733	.071
	Within Groups	137.780	12	11.482		
	Total	294.696	17			
x3	Between Groups	.000	5	.000	-.-	-.-
	Within Groups	.000	12	.000		
	Total	.000	17			
x4	Between Groups	.000	5	.000	-.-	-.-
	Within Groups	.000	12	.000		
	Total	.000	17			
x5	Between Groups	76.544	5	15.309	1.333	.315
	Within Groups	137.780	12	11.482		
	Total	214.324	17			
Y	Between Groups	309.611	5	61.922	1.190	.370
	Within Groups	624.667	12	52.056		
	Total	934.278	17			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير x_1 بلغت 1 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.458 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المتغير. بينما نلاحظ ان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير x_2 بلغت 2.733 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.071 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف ولكن اذا تم اعتماد مستوى الدلالة 10% فانها تشير الى وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المتغير. ويتبين عدم ظهور قيم الاختبار للمتغيرين x_3 و x_4 بسبب ثبات قيم هذان المتغيران. وان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير x_5 بلغت 1.333 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.315 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المتغير. وان قيمة اختبار F المحسوبة للمتغير y بلغت 1.190 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.370 وهذه القيمة اعلى من مستوى الدلالة 5% مما تشير الى عدم وجود تباين بين المصارف تبعا لهذا المتغير.

فرضية اختبار متغيرات البحث والإفصاح عنها وفق المتغيرات الرقابية. ولاختبار هذه الفرضية تم استعمال معامل الارتباط ومعامل التحديد من أجل معرفة قوة تأثير المتغيرات الرقابية على المتغير المستقل.

ثانياً: تحليل نتائج علاقة الأثر بين المتغيرين وفق معامل الارتباط ومعامل التحديد لحجم الشركة والرافعة المالية للمصارف التجارية:

- حجم الشركة يؤثر معنويا على مستوى الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي.

جدول رقم (12) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للنموذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.280 ^a	.078	.021	7.337
a. Predictors: (Constant), x6				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الاحصائي

يتضح ان معامل التحديد للنموذج بلغت قيمته 0.08 وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح 0.02 وهذه القيم تشير الى ان النموذج المستعمل فسر ما نسبته 8% من الاختلافات الكلية والمتبقي من النسبة فسرت من متغيرات أخرى غير داخلة في هذا النموذج.

اما الجدول الآتي فيتضمن جدول تحليل التباين للنموذج المستعمل ويتبين فيه ان قيمة اختبار F بلغت 1.356 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية إحصائية تحت مستوى دلالة 10% وتشير الى عدم معنوية النموذج المستعمل:

جدول رقم (13) جدول تحليل التباين للنموذج

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	73.016	1	73.016	1.356	.261 ^b
	Residual	861.261	16	53.829		
	Total	934.278	17			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x6						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

أوجد الباحثون قيم معلمات النموذج المقدرة وضمنت في الجدول الآتي الذي يبين ان قيمة المعلمة القياسية المقدرة بلغت 0.28 - وكانت قيمة اختبار t لها مساوي الى 1.165 - وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيم sig.=0.261 وهي اعلى من مستوى الدلالة، ومنه نستنتج عدم وجود اثر للمتغير x6 في المتغير .y

جدول رقم (14) قيم معاملات النموذج المقدرة

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	189.302	95.915		1.974	.066
	x6	-11.170	9.591	-.280	-1.165	.261
a. Dependent Variable: y						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

ويستنتج الباحثون من الجدول اعلاه مادام قيمة بيتا للمتغير X6 هي قيمة سالبة (-0.280). وقيمة الاختبار t لها هي ايضًا قيمة سالبة (-1.165)، وهذا ما يدل على عدم وجود أي مساهمة لزيادة درجة الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق هذا المتغير. اي بمعنى أن المصارف التونسية لم تفصح عن هذا المتغير وفق موضوعات الاستدامة في تقاريرها المالية.

- سيقوم الباحثون بالاعتماد على المدخل الاحصائي بإجراء اختبار على أن حجم الرافعة المالية يؤثر معنويًا على مستوى الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB في القطاع المصرفي التونسي.

جدول رقم (15) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح للنموذج

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.280 ^a	.078	.021	7.336
a. Predictors: (Constant), x7				

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح ان معامل التحديد للنموذج بلغت قيمته 0.08 وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح 0.02 وهذه القيم تشير الى ان النموذج المستعمل فسر ما نسبته 8% من الاختلافات الكلية والمتبقي من النسبة فسرت من متغيرات أخرى غير داخلة في هذا النموذج.

اما الجدول الآتي فيتضمن جدول تحليل التباين للنموذج المستعمل ويوضح فيه ان قيمة اختبار F بلغت 1.360 وهي قيمة ليست ذات دلالة معنوية إحصائية وتشير الى عدم معنوية النموذج المستعمل :

جدول رقم (16) جدول تحليل التباين للنموذج

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	73.192	1	73.192	1.360	.261 ^b
	Residual	861.086	16	53.818		

	Total	934.278	17			
a. Dependent Variable: y						
b. Predictors: (Constant), x7						

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

أوجد الباحثون قيم معلمات النموذج المقدرة وضمنت في الجدول الآتي الذي يبين ان قيمة المعلمة القياسية المقدرة بلغت 0.28 وكانت قيمة اختبار t لها مساوي الى 1.166 وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية معنوية تحت مستوى دلالة 5% بسبب ان قيم $.sig=0.261$ وهي اعلى من مستوى الدلالة، ومنه نستنتج عدم وجود اثر للمتغير x^7 في المتغير y .

جدول رقم (17) قيم معاملات النموذج المقدرة

Coefficients ^a						
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	69.872	6.858		10.189	.000
	x^7	.732	.627	.280	1.166	.261
a. Dependent Variable: y						

المصدر : إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

ويستنتج الباحثون من الجدول اعلاه أن قيمة بيتا للمتغير X^7 هي 28% مما يعني أن حجم الرافعه المالية تساهم في درجة التأثير على الإفصاح عن موضوعات الاستدامة بدرجة ضعيفة، لأن قيم $.sig=0.261$ اعلى من مستوى الدلالة 5% ، وهذا يدل على ان المصارف التونسية لم تفصح بشكل جيد عن موضوعات الاستدامة وفق هذا المتغير .

حيث سيتم اختبار الفرضيات المتعلقة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية للقطاع المصرفي التونسي اذ ان الفرضية المراد اختبارها هي:

ثالثاً: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي التونسي

لقد تم إيجاد قيمة الارتباط ومعنىتها ووضعت في الجدول الآتي:

جدول (18) اختبار علاقة الارتباط بين الإفصاح والقيمة السوقية

Correlations			
		Y	Q
Y	Pearson Correlation	1	-.116
	Sig. (2-tailed)		.646
	N	18	18
Q	Pearson Correlation	-.116	1
	Sig. (2-tailed)	.646	
	N	18	18

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان قيمة الارتباط بين المتغيرين 0.116- بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.646 وقيمة الارتباط هذه ضعيفة وغير معنوية وتشير الى عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية في القطاع المصرفي التونسي.

وسيتم اختبار الفرضية المتعلقة بعلاقة الارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB ومؤشر Marris للقطاع المصرفي التونسي اذ ان الفرضية المراد اختبارها هي:

رابعاً: هناك علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشر Marris في القطاع المصرفي التونسي

لقد تم إيجاد قيمة الارتباط ومعنوتها ووضعت في الجدول الآتي:

جدول (19) اختبار علاقة ارتباط بين الإفصاح ومؤشر Marris

Correlations			
		y	M
Y	Pearson Correlation	1	.243
	Sig. (2-tailed)		.331

	N	18	18
M	Pearson Correlation	.243	1
	Sig. (2-tailed)	.331	
	N	18	18

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان قيمة الارتباط بين المتغيرين 0.243 بقيمة معنوية sig مساوية الى 0.331 وقيمة الارتباط هذه ضعيفة وغير معنوية وتشير الى عدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة على وفق معيار FN-CB ومؤشر Marris في القطاع المصرفي التونسي.

خامساً: تحليل التباين بين المصارف العراقية والتونسية تبعاً لقيم M:

سيتم هنا اختبار بيان وجود او عدم وجود اختلاف او تباين بين المصارف العراقية والتونسية للسنوات المدروسة تبعاً لقيم M إذ إن الفرضية المراد اختبارها هي الفرضية الصفرية H0 الآتية:

H0: ليس هناك اختلاف بين المصارف العراقية والتونسية للسنوات المدروسة تبعاً لقيم M

مقابل الفرضية البديلة H1:

H1: هناك اختلاف بين المصارف العراقية والتونسية للسنوات المدروسة تبعاً لقيم M.

وقبل اختبار الفرضية الصفرية أعلاه اوجد الباحثين قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لقيم M وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (20) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لقيم M

Group Statistics					
	coun	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
M	IRAQ	18	.31165	.178649	.042108
	TUNISIA	18	.76850	.399255	.094105

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان الوسط الحسابي لقيم (M) للمصارف العراقية بلغ 0.31165 بانحراف معياري قدره 0.178649 وخطأ معياري 0.042108، بينما الوسط الحسابي لقيم (M) للمصارف التونسية بلغ 0.76850 بانحراف معياري قدره 0.399255 وخطأ معياري 0.094105 حيث يتبيّن ان الوسط الحسابي لقيم M للمصارف

العراقية كان اقل من الوسط الحسابي لقيم M للمصارف التونسية. وان الانحراف المعياري والخطأ المعياري لقيم M للمصارف العراقية كان اقل من الانحراف المعياري والخطأ المعياري لقيم M للمصارف التونسية وهذا يشير الى ان قيم (M) للمصارف العراقية كانت اكثرا تجانسا منها في المصارف التونسية.

ولغرض اختبار الفرضية الصفرية أعلاه استعملت الباحثة اختبار t للعينتين المستقلتين. وعن طريق هذا الاختبار يمكن تحديد فيما اذا كان الفرق بين الوسطين الحسابيين لقيم M للمصارف العراقية والتونسية هو فرق معنوي (جوهرى) ام انه قيمة صغيرة لا يعتد بها.

ان الجدول الآتي يبين قيمة الاختبار فضلا عن درجات الحرية وقيمة المعنوية: Sig.

جدول (21) نتائج اختبار الفرق بين المصارف العراقية والتونسية من حيث مؤشر M

Independent Samples Test								
		t-test for Equality of Means						
		t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
							Lower	Upper
M	Equal variances assumed	-4.431	*34	.000	-.456848	.103096	-.666365	-.247331

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

(عدد المصارف العراقية والتونسية حسب السنوات الثلاثة = $34 = df^*$)

من الجدول اعلاه تبين ان قيمة اختبار t لفرق بين متوسطي المجموعتين بلغ -4.431 بدرجة حرية مساوی الى 34 وهذا الفرق هو فرق معنوي وجوهري بين مجموعتي مصارف الدولتين تحت الدراسة بسبب ان قيمة المساواة للصفر كانت اقل من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثة وهو 5% ، بمعنى اخر ان قيمة الوسط الحسابي لـ M للمصارف التونسية كانت اعلى من المصارف العراقية.

سادساً: تحليل التباين بين المصارف العراقية والتونسية تبعاً لقيم Q

سيتم هنا اختبار وجود او عدم وجود اختلاف او تباين بين المصارف العراقية والتونسية للسنوات المدروسة تبعا لقيم Q اذ ان الفرضية المراد اختبارها هي الفرضية الصفرية H_0 الآتية:

H_0 : ليس هناك اختلاف بين المصارف العراقية والتونسية للسنوات المدروسة تبعا لقيم Q

مقابل الفرضية البديلة H1

H1: هناك اختلاف بين المصارف العراقية والتونسية للسنوات المدروسة تبعاً لقيم Q.

و قبل اختبار الفرضية الصفرية أعلاه اوجدت الباحثة قيم الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لقيم Q وكما موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (22) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري لقيم Q

Group Statistics					
	coun	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Q	IRAQ	18	.63693	.137628	.032439
	TUNISIA	18	.93591	.184462	.043478

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

يتضح عن طريق الجدول أعلاه ان الوسط الحسابي لقيم Q للمصارف العراقية بلغ 0.63693 بانحراف معياري قدره 0.137628 وخطأ معياري 0.032439، بينما الوسط الحسابي لقيم Q للمصارف التونسية بلغ 0.93591 بانحراف معياري قدره 0.184462 وخطأ معياري 0.043478 حيث يتبيّن ان الوسط الحسابي لقيم Q للمصارف العراقية كان اقل من الوسط الحسابي لقيم Q للمصارف التونسية. وان الانحراف المعياري والخطأ المعياري للمصارف العراقية كان اقل من الانحراف المعياري والخطأ المعياري لقيم Q للمصارف التونسية وهذا يشير الى ان قيمة Q للمصارف العراقية كانت اكثراً تجانساً منها في المصارف التونسية.

ولغرض اختبار الفرضية الصفرية أعلاه استعملت الباحثة اختبار t للعينتين المستقلتين. وعن طريق هذا الاختبار يمكن تحديد فيما اذا كان الفرق بين الوسطين الحسابيين لقيم Q للمصارف العراقية والتونسية هو فرق معنوي (جوهرى) ام انه قيمة صغيرة لا يعتمد بها.

ان الجدول الآتي يبيّن قيمة الاختبار فضلاً عن درجات الحرية وقيمة المعنوية :Sig:

جدول (23) نتائج اختبار الفرق بين المصارف العراقية والتونسية من حيث قيمة Q

		Independent Samples Test						
		t-test for Equality of Means						95% Confidence Interval of the Difference
		T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference		
Q	Equal variances assumed	-5.512	34	.000	-.298980	.054246	-.409221	-.188738

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاحصائي

تبين من الجدول اعلاه ان قيمة اختبار t للفرق بين متوسطي المجموعتين بلغ -5.512 بدرجة حرية مساوي الى 34 وهذا الفرق هو فرق معنوي وجوهري بين مجموعتي مصارف الدولتين تحت الدراسة بسبب ان قيمة Sig. المساوية للصفر كانت اقل من مستوى الدلالة المحدد من قبل الباحثة وهو 5%， بمعنى اخر ان قيمة الوسط الحسابي لـ Q للمصارف التونسية كانت اعلى من المصارف العراقية.

خلاصة اختبار فرض البحث:-

توصل الباحثون الى أن مستوى التزام المصارف التجارية عينة البحث بالإفصاح عن موضوعات مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB لم يكن بالمستوى المطلوب ، بالرغم من انضمام بورصة تونس الى مبادرة البورصات المستدامة للأمم المتحدة وانظام سوق العراق الى شبكة الاستدامة التابعة لمؤسسة التمويل الدولية .

خامسأً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- اظهرت نتائج الدراسة ان التزام المصارف عينة البحث بالإفصاح عن موضوعات محاسبة الاستدامة في التقارير المالية سيساعدها بالتنبؤ بالنتائج المستقبلية وتقييم نتائج اعمالها وأدائها .
- 2- أظهرت نتائج الدراسة التحديات التي تواجه المصارف التجارية لكلا البيئتين العراقية والتونسية عن إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عنها عن طريق تباين محتوى التقارير السنوية التي تصدرها المصارف لكلا البيئتين من حيث الشكل والمضمون واسلوب الإفصاح عن معلومات الاستدامة .
- 3- ان الاهتمام بمؤشرات موضوعات الاستدامة والإفصاح عنها بالتقارير المالية لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق فوائد داخلية وخارجية مع مرور الوقت والعمل بها سيؤدي الى جذب المستثمرين والمقرضين وارضاء اصحاب المصالح وزيادة قيمة الشركة وتحقيقها لقيمة مستدامة تتعكس ايجابيا على المصرف والمجتمع .

- 4- اظهرت نتائج الدراسة ان كل من حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات مستقلة لا يوجد لها علاقة مع مستوى الإفصاح عن مؤشرات ابعاد الاستدامة بالنسبة القطاع المصرفي التونسي ، حيث اتضح عن طريق تحليل التباين لقيم معاملات (Coefficients) عدم معنوية العلاقة بين حجم الشركة والإفصاح عن موضوعات الاستدامة حيث ظهرت قيم بيتا سالبة (-28). وقيمة الاختبار لها ايضا قيمة سالبة (-1.165) مما يدل على عدم وجود أي مساهمة لزيادة درجة الإفصاح عن موضوعات الاستدامة ،اما بالنسبة لاثر الرافعة المالية حسب قيم معاملات(Coefficients) ظهرت قيمة بيتا 28% وهذا يعني ان حجم الرافعة المالية تساهم بالإفصاح عن موضوعات الاستدامة ولكن بنسبة ضعيفة .
- 5- كذلك اظهرت النتائج الدراسة عن طريق تحليل تباين قيم معاملات(Coefficients) للقطاع المصرفي العراقي أن حجم الشركة يؤثر معنويًا على مستوى الإفصاح عن مؤشرات موضوعات الاستدامة حيث ظهرت قيمة بيتا بنسبة (0.43) وقيمة الاختبار لها بنسبة (1.895) ، مما يعني أن حجم الشركة تساهم في درجة التأثير على الإفصاح عن موضوعات الاستدامة بدرجة متوسطة ولكنها لم تبلغ درجة التأثير القوي ، اما النسبة الرافعة المالية فإنها لا تؤثر معنويًا على مستوى الإفصاح ، لأنها ظهرت قيمة بيتا بنسبة 3% وهي نسبة ضعيفة جدا بالإفصاح عن موضوعات الاستدامة .
- 6- عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وفق معيار FN-CB والقيمة السوقية (Tobin's Q) ومؤشر (Marris) للقطاع المصرفي العراقي والتونسي .
- 7- هناك تباين بالإفصاح عن موضوعات مؤشرات الاستدامة وفق معيار FN-CB للمصارف العراقية والتونسية ويؤثر معنويًا على القيمة السوقية وفق مؤشر (Marris) للقطاعين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لقيم (M) للمصارف العراقية (31.16%) وبانحراف معياري قدره (17.86) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لقيم (M) للمصارف التونسية (76.85%) وبانحراف معياري قدره (39.92) ، وهذا الفرق بين الوسط الحسابي فرق معنوي وجوهري بين المصارف العراقية والتونسية ، كما يشير الانحراف المعياري الى التباين بين المصارف العراقي والتونسي في مستوى الإفصاح عن موضوعات الاستدامة وهو ما يدل على اختلاف سياسات المصارف للبيئتين في السعي نحو تحقيق الاستدامة وارتفاع مستوى الإفصاح عن ابعاد محاسبة الاستدامة في تقاريرها المالية .

ثانياً: التوصيات

- 1- تفعيل دور هيئة الرقابة المالية في السوقين العراقي والتونسي بخصوص اصدار تعليمات تلزم المصارف بالإفصاح عن مؤشرات الاستدامة .
- 2- ضرورة تحسين جودة الإفصاح عن مؤشرات الاستدامة عن طريق تبني معايير الاستدامة (SASB) الصادرة عن الهيئات المهنية والمحاسبية في السوقين الماليين العراقي والتونسي .
- 3- تنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية للمهنيين (المحاسبين والمدققين) حول كيفية القياس والإفصاح عن مؤشرات الاستدامة وبالاخص معيار (FN-CB0101).
- 4- قيام الجامعات والمعاهد المحاسبية بأقرارات مناهج محاسبية تختص بالقياس والإفصاح مؤشرات الاستدامة بحكم الأهمية البالغة لهذا الموضوع .
- 5- إنشاء هيئة محاسبية تابعة لنقابة المحاسبين والمدققين في العراق وهيئة الرقابة الاحترافية التونسية تختص ببناء مؤشرات محلية للاستدامة تتوافق مع معايير الاستدامة العالمية .
- 6- اصدار معايير مختصة بالاستدامة من قبل صندوق النقد العربي وبالتعاون مع الدول العربية وبما يتواافق عالمياً مع الاصدارات المهنية لمحاسبة الاستدامة .

7- تحديد شكل ومضمون تقارير الإفصاح عن الاستدامة واسلوب العرض من حيث الدمج مع التقارير المالية او الانفصال عن التقارير المالية .

8- ربط استراتيجية الاستدامة للبلد مع بناء مؤشرات للاستدامة في القطاعات كافة التجارية والصناعية والمصرفية ، ليتوافق رؤية البلد مع مؤشرات الاستدامة .

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

1- ابراهيم ، جمعة يوسف عامر، (2019)، (أثر جودة الإفصاح عن تقارير الاستدامة باستعمال لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على ترشيد قرارات منح الائتمان بالبنوك التجارية : دراسة ميدانية) ، كلية التجارة – جامعة مدينة السادات.

2- استراتيجية المملكة العربية السعودية للتنمية المستدامة 2030.

3- الأمين، وليد، محمد محمود، (2018)، (دور تقارير محاسبة الاستدامة في تحقيق شفافية الأداء وتقليل مخاطر القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية) ، اطروحة دكتوراه فلسفية في المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة النيلين ، الخرطوم، السودان.

4- بوخلال، خالد سيف الاسلام، وثبتت، علال، (2021)، (قياس وتقدير الأداء المالي باستعمال المؤشرات الحديثة والتقاليدية ودراسة فاعليتها في خلق القيمة : دراسة حالة مجمع صيدا في المدة (2009-2019))، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغوات، المجلد 12، العدد 1، الجزائر.

5- الجبلي ، وليد سمير عبد العظيم،(2020) ، (أثر استعمال المعايير المالية لمحاسبة الاستدامة على تحسين الإفصاح المحاسبي وتعزيز ثقة المستثمرين)، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 24، العدد 2 ، مصر.

6- جميل، هادية النور، محمد نور الهدى، (2018)، (دور القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التنمية المستدامة في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال السودانية)، اطروحة دكتور في فلسفة المحاسبة ، جامعة النيلين، كلية التجارة، مصر.

7- حسن ، ياسر عبادي علي، (2020)، (الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة وأثره على القيمة السوقية)، مجلة العلمية للدراسات المحاسبية ، المجلد 2، العدد 3.

8- حماليمي، توفيق، (2018)، (أثر مؤشرات خلق القيمة على تسعير الأسهم - دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء للمدة (2012-2016))، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر.

9- الخاجي ، ايمان جواد ، (2018) ، (قياس اداء الشركات المساهمة وفق مؤشر S&P / ISX / ESG وفحص مدى التزامها بالإبلاغ عن الاستدامة لتطبيق معايير GRI) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء في علوم في محاسبة، جامعة كربلاء ، العراق.

10- الخاجي، نعمة عباس خضرير، (2019)، (التحولات النوعية في إدارة المصارف التجارية العربية)، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة بغداد، العدد 25، العراق.

11- راجي، صفا مهدي و عباس، بشائر خضير ، (2019)، (دور محاسبة الاستدامة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في الشركات العراقية) بحث تطبيقي في عينة من الشركات الصناعية العراقية) مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة المثنى، المجلد 11 ، العدد 3.

12- فريد ، حنان هارون ، (2016)، (اثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية للمسئولية الاجتماعية والاستدامة على دقة تنبؤ المحللين الماليين)، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال ، المجلد 2 ، العدد 3.

ثانياً: التقارير والتعليمات:

13- تقارير مجلس الإدارة للمصارف التونسية عينة البحث للمدة (2019-2021).

14- تقارير القوائم المالية للمصارف عينة البحث للمدة (2019-2020).

15- تعليمات الإفصاح في السوق المالي التونسي رقم (48) لسنة 2016.

ثالثاً: المصادر الأجنبية:

16- Almumani, (M. A.).(2018).An Empirical Study on Effect of Profitability Ratios & Market Value Ratios on Market Capitalization of Commercial Banks in Jordan. International Journal of Business and Social Science Vol. 9 No. 4.

17- Antonio ,Carlos & Sauaia , Aidar, (2003), “The Tobin Q As A company Performance Indicator Developments in Business Simulation and Experiential Learning” , Vol.30.

18- Aras, G. and D. Crowther, 2009, Corporate sustainability Reporting: A Study in Disingenuity. Journal of Business Ethics (87): 279-288.

19- Bradford M, Earp J, B, Showalter ,D,D. , S. (2017), “Corporat Sustainability Reporting and Stakeholder Concerns;Is There A Disconnect ? Accounting Horizons,31(1) 83-102

20- Damirchi, Leila ,Mahdavincjad, Mohammad Javad, (2017), ”The Concept Of Sustainability In Contemporary Architecture And Its Significant Relationship With Vernacular Architecture Of Iran”, Journal Of Sustainable Develomrnt V 10 No 1 Conadian Center Of Science And Eduction.

21- Global Journal of Economics and Business – Vol. 5, No. 1, 2018, pp. 62 - 86 e-ISSN 2519-9293, p-ISSN 2519-9285 Available online at <http://www.refaad.com>.

22- Global Reporting Intitive (GRI). (2013), ”About Sustainability Reporting”, Global Reporting initiative Accessed May,
<https://www.globalreporting.org/information/Sustainability-reporting/pages/default>

23- GRI, " Sustainability Reporting Guidelines ", 2011.

24- Hermuningsih, S., (2018), “Pengaruh Economic Value Added Terhadap Tobin Q Dengan Market Value Added Sebagai Variabel Intervening”, Jurnal Ekonomi dan Bisnis,Volume1,pp. 80-88.

25- Mohanad Mohammed Jasim, Mohammed Ibrahim Ali, and Mohanad Abdul Rahman, (2020), “The Financial Reporting System under the Data Mining and Its Impact on

- Achieving Sustainable Development, Manuscript; Original published in: Productivity management”, (1), GITD Verlag, P. 419-436, ISSN1868-8519, 419.
- 26- Nobance Haitham, Ellili Nejla ,(2015) ,”Corporate sustainability disclosure in annual reports: Evidence from UAE banks: Islamic versus conventional”, Elsevier, at Science Direc.
- 27- Omar Ikbal TAWFIK1, (2021), Saifaldin Hashim KAMAR2, Zaroug Osman BILAL, “The Effect of Sustainable Dimensions on the Financial Performance of Commercial Banks: A Comparative Study in Emerging Markets”, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 8 No 3, p.p 1121–1133.
- 28- Ong, Siew Hoon, (2016), ”Measuring The Quality And Identifying Influencing Factors Of Sustainability Reporting: Evidence From The Resources Industry In Australia”, Master Thesis,Edith Cowan University, Australia.
- 29- Othman Hel Al-Dhaimesh, (2019), “The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: an empirical study on the Jordanian banking sector, Banks and Bank Systems”, Volume 14, Issue 2, 2019 <https://orcid.org/0000-0003-2861-186>
- 30- SASB CONCEPTUAL FRAMEWORK, Sustainability Accounting Standards Board (SASB), February, 2017.
- 31- T. Ong, H. G. Djajadikerta,(2017), ”Impact of corporate governance on sustainability reporting: Empirical study in the Australian resources industry”, School of Business and Law, Edith Cowan University, Australia , at SSRN.
- 32- Yildirim ,Canan & Efthyvoulou , Georgios, (2018),“Bank value and geographic diversification: regional vs global), Journal of Financial Stability.